جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العدد الثاني

لسنة 2018

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو اطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة، والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218913262838

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

اثر العولمة على السيادة الوطنية - دراسة حالة الدول العربية (1991-2015)

*** د. علي رمضان بوبكر، ** د. محمد خليفة بلقاسم، *** د. محمود عبدالسلام الدالي**

(* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. ** عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة عمر المختار.
*** عضو هيأة التدريس ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة بنغازي – ليبيا)

الملخص:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة العولمة واثرها على السيادة الوطنية للدول ومحاولة تحديد هذا الاثر على الدول العربية من خلال عرض لماهية السيادة وماهية العولمة وعرض لبعض الادبيات التي حاولت تحديد هذه المفاهيم والماهيات الى جانب أتباع منهجية علمية مبينه في مقدمة الدراسة تحاول من خلالها تغطية الموضوع قيد الدراسة. هذه الدراسة تعرض لتأثير العولمة على سيادة بعض الدول العربية من خلال عرض لاهم التحديات التي تواجه الدول العربية للمحافظة على سيادتها في ظل تنامي ظاهرة العولمة لتصل في النهاية لجملة من النتائج تم صياغتها في خاتمة الدراسة.

الكلمات الرئيسية: السيادة، السيادة الوطنية، العولمة، الدول العربية، أثر العولمة.

The Effect of Globalization on National Sovereignty
Case Study of Arab Countries

Abstract

This study aims at specifying globalization and its relationship to national sovereignty through exposing the most prominent concepts that have handled this terminology and exposing the most prominent international developments that have reflected on the evolvement of the concept “national sovereignty” and shifting it from the state of isolation to the state of solidarity. Accordingly, national sovereignty, in its narrow sense, has become just a silly thought rather than a rational, scientific terminology able to application in reality due to the fact that the changes, which have escorted the new international system, have affected on the concept “national sovereignty” and scope of its application in both internal and external aspects. The study, however, posed three levels (national, regional, and international) seen as the most prominent that Arab countries encounter as challenges due to effects of globalization. In its conclusion, the study attempts to answer the question regarding the future of national sovereignty of a state in the shadow of spread of the phenomenon of globalization and its effects at all levels.

- المقدمة:

يشهد العالم منذ عقد التسعينات فيضا هائلا من التحولات عكست في مجمل تجلياتها مظاهر تحول عالمي شمل مجالات عديدة لاسيما المجال السياسي، بحيث يمكن القول بحق ان الكون قد ولج حقبة من التطورات اختصت بعدد من الملامح اصطلح على تسميته بالعولمة. وفي ذات الاطار شهد النظام الدولي الراهن جملة من التغييرات البنيوية الواسعة النطاق تبينت سيماتها، وتبلورت الياتها عبر العديد من التحولات مؤذنة بمولد نظام عالمي جديد يقوم على المنظومة الليبرالية في اطار هيمنة الفكر الرأسمالي مع تراجع اي فكر مغاير لتلك المنظومة. والجدير بالذكر في هذا الصدد بالرغم من بروز هذه التحولات بشكل جلي في الفترة الراهنة، الا ان ما يعرف بالعولمة، او كما يطلق عليها البعض بالكونية، او الكوكبة ليست ظاهرة حديثة على نحو ما قد يتصوره البعض، فالعولمة كظاهرة تاريخية تبلورت عمليا مع نهايات القرن العشرين المنصرم، الامر الذي يعني ان العولمة لا تمثل في حد ذاتها فكرا جديداً، او مذهبا سياسيا حديثا، غير انه مع ظهور فواعل جديدة في النظام الدولي، ويأتي في مقدمتها الشركات متعددة الجنسيات، اصبح لزاما اقصاء الدولة، وتغليف العولمة بمفاهيم حقوق الانسان والبيئة وغيرها من المفاهيم الاخرى. والواقع، فقد اثار هذا التطور، وما طرحه من رؤى جدلا واسع النطاق الى بين مؤيد يقبل التعامل مع ظاهرة العولمة، وبين ما يدعو الى الحذر في التعامل معها، ولعل الهاجس الاساسي الذي بات يشغل حيزا متناميا من شواغل دول العالم الثالث عامة، والدول العربية خاصة في ظل تنامي ظاهرة العولمة، وهو ذلك الشق الذي يتعلق بمدى تهديدها للسيادة الوطنية للدولة، فاذا كانت الدولة قد تمكنت خلال قرون من الانفراد بالسلطة، والسيادة، فإن ظاهرة العولمة قد استخدمت مجموعة من الفاعلين الجدد بدأت في منازعة سلطة الدولة وسيادتها ومن ثم التأثير فيهما.

- اشكالية الدراسة:

ان اشكالية هذه الدراسة تتمثل في محاولة الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

كيف ساهمت العولمة بشكل مباشر، او غير مباشر في التأثير على مفهوم السيادة الوطنية للدول العربية؟

وتيسيرا لعملية البحث، ولكي نتمكن من تناول كل جوانب هذه الاشكالية بشكل جيد يمكن تجزئة هذا التساؤل الرئيسي الى عدة اسئلة فرعية كما يلي:

س1: ما لمقصود بمفهومي السيادة والعولمة؟

س2: ماهي تأثيرات العولمة على السيادة الوطنية للدول العربية ؟

س3: ماهي السبل الكفيلة لحماية سيادة الدول العربية من مخاطر العولمة؟

س4: ما هو مستقبل السيادة الوطنية للدول العربية في ظل مؤثرات العولمة؟

- الفرضية:

من اجل الاجابة عن هذه التساؤلات المطروحة في هذه الاشكالية، اعتمدت الدراسة على الفرضية التالي:

"ان تحديات العولمة التي تواجهها الدول العربية للنيل من سيادتها منذ نهاية الحرب الباردة، تدفعها مثلها في ذلك مثل الوحدات الدولية، الاخرى الى مستويات ملحوظة من التكامل من اجل المحافظة على سيادتها" واذا كانت تحديات العولمة التي تواجهها الدول العربية تعتبر متغير مستقل، فان العولمة وفقا لهذه الفرضية تعتبر متغير مستقل.

- أهداف الدراسة:

1) تحديد مدى تأثير العولمة على السيادة الوطنية للدول العربية.
2) التعرف الى الكيفية المثلى التي ينبغي على الدول العربية اتباعها لمواجهة تحديات العولمة.
3) معرفة مستقبل السيادة الوطنية للدول العربية في ظل مؤثرات العولمة.

- اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في انها تتناول بالتحليل ظاهرة من اهم الظواهر السياسية المعاصرة الا وهي ظاهرة العولمة.

فإلقاء الضوء على هذه الظاهرة يعتبر امرا ذا اهمية لما قد يبرزه من اثار ونتائج مختلفة لهذه الظاهرة سواء على السيادة الداخلية للدول العربية، او السيادة الخارجية في ظل التحولات الدولية، هذا الى جانب ما تلقيه هذه الدراسة من اضواء اكثر تفصيلا على هذه الظاهرة وجوانبها المختلفة. الامر الذي ربما يبرز اسئلة ومشكلات عديدة تتيح فرصا للتعرف الى الكيفية المثلى التي ينبغي على الدول العربية اتباعها لمواجهة تحديات العولمة.

- منهجية الدراسة:

للتعرف على طبيعة العلاقات القائمة بين المتغيرين محل الاهتمام، عليه فانه سيتم تبنى منهجية توفق بين عدة مداخل، ومناهج بحث منها: المدخل القانوني، والمدخل التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي، ومنهج دراسة الحالة.

- حدود الدراسة:

يتمثل محور اهتمام هذه الدراسة في التعرف على الابعاد المختلفة لتأثير العولمة على سيادة الدول العربية مما يعني ان هذه الدراسة تقتصر على الدراسات العربية المتخصصة الواقعة في الوطن العربي دون غيره وذلك في الفترة الممتدة ما بين عامي 1991-2015م، حيث يمثل عام 1991م بلورة ظاهرة العولمة في فترة ما بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية التي كانت تشكل احد قطبي النظام الدولي بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقا، وانفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم. اما عام 2015 يمثل مرور وقت كاف لإزالة الغموض، والتعقيد الذي اكتنف ظاهرة العولمة، سواء في واقعها وتأثيرها، او على المستوى النظري، الامر الذي يسمح ببلورة رؤية واضحة ومحددة ازائه.

- تقسيمات الدراسة:

انسجاما مع طبيعة الموضوع، وامتداد نطاقه الزمني، وتمشيا مع الفرضية المثارة في مقدمة البحث، فقد تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول رئيسية يتفرع كل فصل الى مبحثين كما يلي:

الفصل الاول: تأصيل نظري لمفهومي السيادة والعولمة.

المبحث الاول: مفهوم السيادة.

المبحث الثاني: مفهوم العولمة.

الفصل الثاني: طبيعة العلاقة بين السيادة والعولمة.

المبحث الاول: متغيرات الربط بين مفهومي العولمة والسيادة.

المبحث الثاني: العولمة واعادة تشكيل وظائف الدولة.

الفصل الثالث: تأثير العولمة على سيادة الدول.

المبحث الاول: اثر العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدول العربية.

المبحث الثاني: مستقبل السيادة الوطنية للدول العربية في ظل العولمة.

- **المبحث الأول:**

- تأصيل لمفهومي السيادة والعولمة:

تشغل مفردة السيادة حيزاً واسعاً من مساحات البحث والنقاش والجدل في أوساط النخب القانونية والسياسية والفكرية والثقافية في شتى بقاع العالم ارتباطاً بالمتغيرات والتحولات الكبرى التي اجتاحت البشرية خلال العقدين الماضيين، بحيث أفضت إلى بروز مفاهيم ومفردات جديدة من قبيل النظام العالمي الجديد. ومن ثم جاءت أهمية الفصل الأول من الدراسة وتم تقسيمه على النحو التالي:

أولاً: نظريات دراسة مفهوم السيادة في الفكر الكلاسيكي والمعاصر:

أخذ مفهوم سيادة الدولة حيزًا كبيرًا من أراء رجال الفقه والمفكرين في فترات زمنية متباعدة اتسمت بالبحث والسعي إلى وضع تعريف دقيق للسيادة. وعند دراسة التطور التاريخي لمفهوم السيادة نجد أن بعض من الكتاب يذكر أن نظرية السيادة قد انبثقت عن فكرة الديمقراطية التي نجد جذورها التاريخية في حضارة وادي الرافدين ومنها انتقلت إلى سائر الشعوب ولعل أقدم وأوضح إشارة إلى مضمون مفهوم السيادة ما ورد في جمهورية أفلاطون[1].

1- نظريات واقتراحات مفهوم السيادة:

إن السيادة هي العنصر الذي يحدد شكل وشخصية أفراد القانون الدولي والعلاقات الدولية بين الدول، وهي تعد ركيزة جوهرية في تعامل الدول مع بعضها، وبدونها تفقد العلاقات الدولية معناها. ومع التغيرات الدولية الراهنة، فإن موضوع السيادة بدأ يأخذ أشكالاً عدة حسب بعض الباحثين، فقد ظهرت هناك دول بدرجات سيادية مختلفة فمنها من استطاع أن يوسع سيادة خلف أو ما وراء حدودها، كما أنهم كيفوا أنفسهم مع حالة العولمة.

وتتوزع أهم النظريات المصنفة للسيادة على النحو التالي:

أ- النظرية التقليدية في سيادة الدولة:

ويمثلها جان بودان الذي عرفها بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين (الرشيدي، أ 1994) وقد تناول عدد من الباحثين نظرية بودان بالدراسة والبحث وتعرضت للانتقاد، إذ إنها نظرية تقليدية في السيادة، تقوم على أن للسيادة شكلين: شكل داخلي، وشكل خارجي.

أما الشكل الداخلي لسيادة الدولة، فهو سلطتها على الأشخاص وعلى أراضي الدولة داخل حدودها. وأما الشكل الخارجي، فهو إرادتها المطلقة في تحديد علاقاتها الخارجية بباقي الدول وحريتها في عقد المعاهدات والاتفاقيات وحقها في إعلان الحرب أو عقد الصلح أو اتخاذ أي شكل تريده. (علوان، 1997، ص9)

1- ظهرت إشارة إلى مفهوم السيادة في كتاب جمهورية أفلاطون في الحوار بين سقراط وشقيقه غلوكون حول القضية الفينيقية، سقراط أو حقاً تسمية هؤلاء بالحكام الكاملين لاتصافهم بالعناية والسهر حتى لا يريد أصحابهم في الوطن، ولا يقدر أعدائهم في الخارج من أن يحدثوا أدنى ضرر للدولة والشبان الذي دعوناهم الساعة حكاماً نسميهم مساعدين وهم الذين وظيفتهم إنفاذ قرارات الحكم." إن هذا المفهوم الذي ذهب إليه سقراط في تحديد مفهوم السيادة هو الأقرب إلى مفهومنا عندما عد أن مهمة الحكام الكاملين هي من تحصين الدولة ضد أدنى الأخطار الداخلية والخارجية، أي بتعبير آخر المحافظة على سيادة الدولة وكيانها الداخلي والخارجي. لمزيد من المعلومات أنظر. جهاد عقل، السيادة القومية وسيادة الدولة.
http://www.ssnp.info/index.php?article=16221

ب- النظرية الحديثة لمفهوم سيادة الدولة:

ويمثلها جان جاك رسو، وقد واجهت نظرية السيادة في العصر الراهن انتقادات كثيرة يعمل بها على أساس مبدأين هما:

ويتفق هوبز بذلك مع بودان ويزيد عليه في ذهابه إلى أن الحاكم ليس طرفاً في العقد وغير مسؤول وفوق الجميع.

وأما المفكر الإنجليزي جون لوك 1632- 1704، فكان يرى أن السلطة عملية تعاقد بين الحاكم والمحكوم وهو يؤيد النظرية القائلة بأن السيادة للشعب، وقد تنازل الأفراد عن جزء منها للحاكم حتى يدير أمور البلاد ويرى أنهم "أرادوا الانتقال إلى حياة أفضل وأكثر تنظيماً، عن طريق إقامة سلطة تحكمهم وتنشر العدل بينهم وتعاقد الأفراد مع شخص يتولى مهمة الحكم في الجماعة، وتم التنازل عنه بمقتضى هذا العقد وعن جزء من حقوقهم في سبيل قيامه بأعباء الحكم وحماية حقوق الجميع. (عبدالله، 1997، ص57)

ويختلف لوك بذلك اختلافاً نسبياً عن هوبز، إذ جعل الحاكم طرفاً في العقد ولم يتنازل الأفراد عن كامل حقوقهم. فالسيادة. عنده، منشؤها الأفراد، وقد أسس لوك بذلك مبدأ المساءلة والمشاركة السياسية، أو ما يعرف اليوم بالتوازن بين السلطات أو الحاكم والمحكوم من خلال إقراره حجب الثقة بمصطلحات عصرنا الحالي.

أما النمط الثالث للسيادة من خلال منظور مفكري العقد الاجتماعي، فهو ما ذهب إليه جان جاك روسو "1712- 1778"م، وهو يعتبر من أهم من أسس للمفاهيم الحديثة للحكم وجعل من الشعب وحده سيداً لنفسه، وقد استند في أفكاره على الحرية والمساواة، وهو يرى أن السيادة مصدرها الأمة أو الإرادة العامة للأمة. فقد اعتبر روسو المجتمع السياسي شخصية معنوية ذات إرادة، هي الإرادة العامة، التي تتمحور دائماً نحو تحقيق وصيانة الرفاهية للجميع .. ولكن لها وحدها أن توجه قوى الدولة وفق الغاية من تأسيسها .. وهي نزع للمنفعة العامة .. وأن حكم الإرادة العامة دائماً عادل غير جائر، فهي مصدر القوانين .."(الأصبحي، ..، ص1315- 1316).

تبدو السيادة عند روسو هي السيادة الشعبية، إذ فوض العقد الاجتماعي الفئة السياسية سيادة القوة أو السلطة السيادية على جميع أفرادها؛ فالسيادة لديه ليست إلا ممارسة الإرادة العامة وهي أفضل من السيادة الفردية المطلقة للحاكم.

أما المفكر جون أوستن "1790- 1859م، الذي يعتبر من رواد النظرية الكلاسيكية في السيادة ومن أهم الكتاب الإنجليز ومؤسس المدرسة التحليلية، فقد حدد نظرية السيادة على أساس أن الدولة هي نظام قانوني توجد فيه سلطة عليا تتصرف بوصفها المصدر النهائي للقوة. (عباس، 1994، ص27) ويرى اوستن أن السيادة يجب أن توضع بيد شخص واحد وليس لها أن تقسم بين أفراد الشعب. وقد وجهت لنظريته انتقادات كثيرة وعدت غير ديمقراطية. (عباس، 1994، ص27)

وعند دراسة ما تقدم به المفكرون الثلاثة نجد أن آراءهم تؤطر لمفهوم السيادة في جميع أشكاله، لما هي عليه اليوم من سيادة ملكية، وسيادة جمهورية، وسيادة شعبيه ديمقراطية. وقد تمتزج هذه الأشكال والنموذج الديمقراطي، إلا أنها تبقي الرموز القديمة على ما هي عليه بغض النظر عن نسبية سلطتها السيادية.

وبالعودة إلى مفكري عصر النهضة الثلاثة الذين تم اختيارهم بوصفهم نماذج لنشوء الدولة المرتبطة بطريقة التعاقد والتركيز على الجانب الأهم من مظاهر الدولة وهو السيادة، نرى اختلافاً واضحاً بين المفكرين الثلاثة. فقد جعل هوبز عملية التعاقد بين أفراد المجتمع وحدهم، فجعل الحاكم خارج نطاق هذا التعاقد، وغير مسؤول عن كل تبعية فهو فوق القوانين. أما لوك، فقد جعل التعاقد بين الأفراد أنفسهم من جهة

وبينهم وبين الحاكم من جهة أخرى. فالحاكم مسؤول أمام أفراد المجتمع وهو مطالب بناء على ذلك بإقامة مجتمع يحكمه العدل والمساواة حياة فضلى.

ج- النظرية المعاصرة لمفهوم السيادة:

ويمثلها الفن توفلر وهو يرى أن الدول ستفقد سيادتها بشكل تتساوى فيه الدول القوية والدول الضعيفة على السواء. (توفلر، 1998، ص14) وتبحث هذه النظرية في سيادة الدول، وهل تبقى السيادة العنصر الأساس في العلاقات الدولية؟ وهناك نخبة من الباحثين في العلاقات الدولية الذين يرون أن السيادة أصبحت مرنة أو معدومة أحياناً إذ يرى بعضهم أنه في عالم اليوم وفي مجالي السياسة والاقتصاد فإن من الصعب إبقاء السيادة بعيدة عن دوامة الولايات المتحدة. (Giles , 1998 . pp. 347-357-353).

ويرى باحث آخر في بحثه العولمة والمؤسسات الدولية وتآكل السيادة الوطنية والديمقراطية بأنه نتيجة لممارسات متخذي القرار أصحاب السلطة في المنظمات الدولية يحدث انحطاط في جوهر السيادة الوطنية، وسوف يستمر هذا الانحطاط بزيادة إجراءات العمولة في القرن الحالي والقادم. (Philip 1997. pp. 1944). ويرى البعض أن الدولة ذاتها محاصرة في كل مكان وسيادتها تتعرض من الأعلى؛ من قبل قرارات الأمم المتحدة بخصوص حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية، وتتعرض للتدمير، من الداخل ومن خلال المطالبة الشعبية بالحصول على المعلومات.(Graham, 1997, pp.11)

وهناك عدد من المفكرين الذين يطرحون تناقص السيادة وتآكلها ومحاصرتها. وثمة آخرون يرون أنها أصبحت مرنة بحيث تستوعب المتغيرات الدولية. ويذهب فريق ثالث إلى القول بأفول السيادة، ومنهم من يرى أن السيادة لن تستطيع مجابهة عالم الشركات دولية النشاط حيث عمت العالم. وكما يبين باحث آخر إن التطورات التي شهدها النظام الدولي قد نالت ولا ريب من مفهوم السيادة الوطنية في وجهيها الداخلي والخارجي على حد سواء، إلا أن السيادة بقيت أهم معيار يحكم العلاقات الدولية. (الرشيدي، 1994ب، ص9). وتعدد مفاهيم السيادة، حسب تعدد التوجهات الفكرية والأيدولوجية للباحثين والمفكرين، فمنهم من يرى أن: السيادة هي السلطة العليا للدولة على المواطنين والرعايا غير مقيدة بالقانون.

ويستخلص من هذا المفهوم أن السيادة هي السلطة المطلقة التي لا تحددها حدود. وقد عرفها الفقه الرأسمالي. وعلى رأسه المشرع البريطاني بلاكستون (القرن الثامن عشر). بأنها تعني "السلطة المطلقة العليا وغير المراقبة، التي لا تقاوم وهي بذلك غير قابلة للتغير من خلال المقاومة كما أنها ليست محددة بسلطات غير سلطات السلطة العليا. ويرى البعض أن السيادة تعني "الوظيفة أو العمل، وهو العمل الذي لا يوصف بأنه تدابير سياسية أو اقتصادية فقط، ولكن الذي يوضحها ويبررها كجزء من طبيعة أشياء النظام. وسيادة الدولة ناتجة عن تطور تاريخي للمحددات الاجتماعية والاقتصادية. (Michael and Stephania, 1999, pp. 203) . ويبدو واضحاً أن هذا التعريف لا يقتصر السيادة على الأمور الاقتصادية بل يتعداها بحيث هي، أو صاحب السيادة الذي يبرر أفعاله وهي بنظرة تراكم العلاقة الاجتماعية، والاقتصادية، التي تشكل نمط العلاقة بين هذه المؤسسات والدولة.

2- مفهوم العولمة:

يطرح روبرت هولتون "Robert Holton" في تناوله للعولمة مشيرًا إلى أن عمليات التغير التي قادت إلى العولمة أخذت شكلاً تراكميًا حيث كانت هناك عولمات صغيرة سابقة للعولمة الموجودة في الوقت الحالي، من بينها التوسعات الإمبريالية، والتجارة التي أدت إلى نقل البضائع والثقافات، وانتشار الأديان بالإضافة إلى تجارة الرقيق، وكلها سمات للتاريخ الإنساني منذ الالاف السنوات، وبالإضافة إلى دور الغرب في ذلك هناك اسهامات العرب والمسلمين وشعوب البحر المتوسط. (Holton , 1998, pp. 21)

وفيما يتعلق بظهور العولمة كمفهوم، فإنه يعود إلى مرحلة الستينيات، حيث يعد عالم الاجتماع الكندي مارشال ماكلوهان هو أول من أشار إلى مفهوم "القرية الكونية".

تعددت مفاهيم العولمة وفقا للكثير من الكتاب والباحثين والعلماء والسياسيين، إذ ينظرون لها حسب اختصاصاتهم وتوجهاتهم الفكرية والعلمية والسياسية؛ لذا فإن إعطاء تعريف دقيق للعولمة تبدو حالة معقدة لأنهم يفسرون العولمة من خلال ما أفرزته من تخيلات وتصورات وتفسيرات ايديولوجية، وبشكل عام يمكن تعريف العولمة على أنها "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا الى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة".

3- السيادة في عصر ما بعد العولمة:

لعل المتفحص للحقبة المعاشة يرى أنها تغص بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، بحيث تتداخل الأمور والمجالات بعضها ببعض، ويتداخل المحلي بالإقليمي والعالمي أو بالعكس، يتداخل العالمي بالمحلي والوطني، فتصبح الطرق مفتوحة بجميع الاتجاهات الداخلية والخارجية. ومن ثم، تبرز الحاجة لمفهوم السيادة السهلة، أي ما يوصف حسب المبدأ القائل بالسهل الصعب. أي أنه سهل جداً وتتخطاه بيسر إلا أنه مع ذلك موجود ولا غنى عنه.

فالسيادة، في عصر ما بعد العولمة، مرنة سهلة تتكيف حسب الظروف والمتطلبات الدولية التي تصوغ قواعد التعامل على صعيد السياسة الدولية، وسحب مشاركة هذه الدولة أو تلك أو مجموع أشخاص القانون الدولي وتحديداً الدول ذات السيادة، التي لها دور ريادي في تشكيل المعاهدات ذات الأثر المتخطي للحدود الوطنية للدولة والدولة في هذا المجال وإن طبقت ما اتفق عليه برضاها وتنازلها لا يعتبر انتهاكاً للسيادة وإنما ممارسة لها. (عبدالله، 1997، ص38). أن الدولة ذات السيادة ستبقى الفاعل الرئيسي (هيرست وطومسن، 2001، ص406) وليس بمعنى أنها كلية الجبروت والقدرة داخل أراضيها، بل لأنها تراقب حدود أراضي الإقليم، ولأنها إن كانت على درجة صادقة من الديمقراطية، تمثل المواطنين داخل هذه الحدود .. فالسيادة قابلة للنقل والتقسيم، لكن الدول تكتسب أدواراً جديدة حتى بعد تنازلها عن جانب من السلطة، فهي تتولى إضفاء الشرعية، وتقديم الدعم للسلطات التي نشأت بفعل دعم الدولة لهذه الأنشطة على أراضيها. (حجاج، 2000، ص15). والسيادة إذ هي ميزة الدولة التي تعمل على تقبل الوضع الناشئ عن الاتفاقيات والمعاهدات الجديدة، وتعطيها شرعية في استيعاب هذه التغيرات خارج وداخل حدود الدولة. خارج إطار الدولة بالموافقة على التشريعات من خلال المؤتمرات الدولية والمؤسسات الدولية وإقرار المواثيق الجديدة التي تتوافق مع القواعد المتغيرة المستجدة للقانون الدولي في العلاقات الدولية. أما داخل الدولة، فهو ما تقوم به الدولة من تعديل التشريعات الداخلية أو الموافقة على المواثيق والمعاهدات الدولية الثنائية الناشئة عن المستجدات الدولية. والسيادة "الجديدة" ما بعد العولمة هي التي تقبل بمشاركة القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي في إدارة الاقتصاد الوطني، والمشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة للدولة في مجال التشريعات ورسم السياسات والمشاركة في الحكم من خلال تقبل الدولة لانتقال السلطة من حزب إلى آخر.

ويمكن القول، بأن الدولة ذات السيادة في عصر ما بعد العولمة، أي الفوضى السياسية الدولية الحاصلة على أرض الواقع تصنعها الولايات المتحدة، تضع القانون الدولي والشرعية الدولية لخدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية. فتنعكس هذه المتغيرات على الدولة وسيادتها، إذ تصبح الدولة في الغرب. أي الولايات المتحدة الأمريكية. دولة. شديدة النزعة لاستخدام القوة العسكرية، وتعزز سيادتها على من سواها من الدول، وفي الوقت ذاته تصبح دول الجنوب ذات سيادة شكلية، أو سيادة تقبل لمتغيرات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، بشكل لا تملك الدول خيارات أخرى. وبذلك تصبح السيادة بحاجة إلى تصنيف من جديد تقضيه الظروف الدولية الراهنة.

ثانيًا: خصائص السيادة في عصر العولمة:

جرى الفقه في حقل العلوم السياسية إلى تقسيم السيادة إلى خمسة خصائص هي:

1- السيادة عليا لا تعلوها سلطة:

بمعنى أنها لا تخضع لسلطة أخرى فوقها" ويذهب المفكرون ليؤكدوا ذلك بقولهم إن السيادة أعلى صفات الدولة، ومن تم فلا يكون هناك سلطة أو هيئة أعلى منها في حين نجد د. عبد الغني بسيوني يقول بأنها "لا تستمد من سلطة أخرى، ولهذا فهي سلطة، تعلو على جميع السلطات باعتبارها السلطة الآمرة العليا التي تفرض ارادتها على الجميع داخل حدود الدولة" (بسيوني، 19991، ص41)

أما د. إبراهيم شلبي والذي يعتبر أن السيادة تعتبر صفة للسلطة السياسية للدولة وبالتالي فإن هذه السلطة "تعلو على ما عداها من سلطات وأنها أصيلة ودائمة ولا تتأثر بزوال الأشخاص الذين يمارسونها كما أنها واحدة، لا تتعدد بتعدد السلطات الحاكمة في الدولة".

ونجد ما يقدمه د. إبراهيم شلبي يشمل جميع خصائص السيادة فهو يحددها بأنها سلطة عليا، أصلية، دائمة، لا تتأثر بزوال الأشخاص ولا تتجزأ كذلك نجده يقول بما جرى عليه الفقه التقليدي في السيادة "النظرية التقليدية" بتأكيده على وصف سيادة الدولة بأنها سيادة مطلقة ويعني ذلك عنده "بأن الدولة في ممارسة سيادتها لا تخضع في الداخل أو الخارج لأية قيود تحد من سيادتها سوى إرادتها"(بسيوني، 19991، ص187)

2- السيادة المطلقة:

أي لا تتقيد بأي قوانين بل أنها هي سلطة عمل القوانين في الدولة" ولكن بمجرد أن يتبادر إلى الذهن بأن خصائص السيادة بأنها مطلقة فإن التفكير يتجه صوب النظرية التقليدية "المطلقة" والسيادة عندهم هي التي تكون فيها الدولة "تتمتع بكامل سيادتها داخليا وخارجياً دون أن تخضع لأية إرادة من جانب دولة أخرى، المعيار المميز للدولة كاملة السيادة هو حريتها، 1990، ص122) كاملة في بناء نظامها السياسي، أو تغيره أو تعديله، أو اختيار أي شكل من أشكال الحكومات" (أبوهيف) هنا يركز على الجانب السياسي في سيادة الدولة، ويحددها أيضاً د. الصادق أبو هيف "بما يمثل من سلطان للدولة تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها وإرادتها وحدها، وتعبر عن هذه الإرادة الهيئة التي تتولى الحكم في كل دولة وفقاً لنظامها السياسي، وعلى هذا الأساس اعتبرت السيادة فيما مضى سلطة مطلقة لا تتقيد الدولة في ممارستها غير إرادتها ورغباتها "ويعني بهذا أنه لا توجد أية قوة شرعية فوق قوة الدولة، وأنه لا يتوجد أية حدود قانونية لسلطة من القوانين العليا التي تملكها الدولة". (كينيل ، 1963، ص169)

3- السادة شاملة:

أي أنها تطبق على جميع المواطنين سواء وجميع المؤسسات الموجودة داخل الدولة، باعتبار أن سلطة الدولة على سكانها وإقليمها سلطة عليا وشاملة، بحيث لا توجد سلطة أخرى تعلو عليها أو تنافسها في فرض أرادتها في الداخل أو في تنظيم شئون إقليمها، شامل كل الإقليم بما فيه من أفراد ومؤسسات وهذا ما يؤكده د. إبراهيم شيحا بقوله "أصلية لا تستمد من سلطة أخرى، ومن تم فإن الهيئات الإدارية الموجودة بالدولة محلية كانت أم مرفقية تستمد سلطاتها من هذه السلطة العليا".

4- السيادة دائمة:

يقول د. حامد سلطان في هذا الشأن "إن السيادة لا تقبل التقادم المكسب ولا التقادم المسقط، فالسيادة لا تكسب بمجرد مرور الزمان ولا تسقط بالمدة الطويلة": بمعنى أن حياة الدولة دائمة ومرتبطة بوجودها فهي

مستمرة طالما تستمر الدولة، وهذا ما يجعلنا نميز ونفرق بين الدولة والحكومة، فيقول أن سلطة الدولة دائمة ومستمرة إلى ما بعد زوال أشخاص الحكام الذين يمارسون هذه السلطة، فالدولة باقية عكس الحكومة التي قد تزول في أي لحظة، هذه السلطة دائمة تمتد إلى ما وراء الحكام الذين يمارسوها، وتستمر سيادة الدولة باستمرار بقائها، وربما يحصل تغير في الذين يمارسون هذه السلطة أو تحصل في الدولة إعادة تنظيم شاملة إلا أنه تظل السيادة ثابتة كما عليه، سيادة الدولة تظل باقية إلا إذا زالت تلك الدولة من الوجود.

5- السيادة لا تتجزأ:

فالسيادة "لا يمكن تقسيمها في الدولة، فالدولة كالسفينة لا يمكن أن يكون فيها أكثر من سلطة واحدة تمارس السيادة فيها، فالسفينة لو كان لها أكثر من ربان لغرقة" ولا تفقد كلها، كالتنازل، عند ممارسة بعض الاختصاصات لا ينقص السيادة وينشي سيادة وبالتالي لا يمكن التنازل عن جزء منها دون فقدها كلها، وبذلك تكون السلطة أو "السلطة التي يمارسها الحكام واحدة لا تتجزأ، فهم ليسوا إلا مجرد أدوات لممارسة السلطة، دون أن يكون لأي واحد فيهم حق في هذه السلطة، أي أن الهيئات الحاكمة في الدولة، وإن مارست كل منها اختصاصات مستقلة، فهي لا تتقاسم فيما بينها السلطة العامة وإنما تتقاسم الاختصاصات فقط". (سلطان ، 1969، ص624)

- المبحث الثاني:

- طبيعة العلاقة بين السيادة والعولمة:

ذهبت الكثير من الدراسات إلى أن العولمة قلصت نطاق تطبيق مبدأ السيادة، وبخاصة بالنسبة إلى الدول الصغرى على عكس الدول الكبرى، حيث استطاعت الأخيرة تعظيم مكاسبها وعوائدها المادية، من خلال استثمار المزايا التنافسية المتاحة لها، بينما عانت الدول الصغرى ظهور كيانات جديدة تتحدى الدولة (مثل الشركات الدولية، والمنظمات غير الحكومية) (الرشيدي، 2000، ص115).

أولاً: متغيرات الربط بين مفهومي العولمة والسيادة:

مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقًا، فإن التطور الدولي على مر الزمن حمل معه تعديلاً على هذا النطاق بصورة تدريجية. إن السيادة الوطنية في الوقت الراهن اهتزت، لكونها عرفت العديد من التحديات على صعيد العديد من القطاعات سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، سواء أرادت الدول ذلك أم أبت، مما يجعلنا نتساءل حول أوجه التأثير على مظاهر سيادة الدول خلال فترة النظام العالمي الجديد. (أحلام ، 2011، ص5)

إن العولمة تجلت مظاهرها في العالم، من خلال سقوط النظم الشمولية والسلطوية، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، مما أدى إلى ظهور مشكلة الديمقراطية كنظرية غربية خالصة، فتطور العولمة اقترن ببزوغ ظاهرة الدولة القومية، حيث تطلب التقدم الثقافي والتكنولوجي وزيادة الانتاجية في ذلك الوقت إلى توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها، وإن النمو في حجة السوق، حتم تضاؤل في قوة الدولة، فقد أصبحت القوى الاقتصادية المركزية، تفوق سلطاتها القوى المركزية للدول القومية وبالتالي حلت الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة؛ لذا كان من أهم العناصر التي اشتملت عليها ظاهرة العولمة، وتبادل السلع بحرية دون ضوابط، مما أدى إلى احداث نوع من التغير في مفهوم السياسة بمفهومها التقليدي والتحول إلى نوع جديد من السياسة، وهنا يجب الاشارة إلى أن العولمة لا تدل على نهاية السياسة، وإنما تدل على خروج السياسة من الإطار النوعي للدولة الوطنية. (عبيد، 2007 ، ص16-17).

أن العولمة قد سعت ومنذ البداية إلى تحويل السلطة من الدولة إلى الشركات والمؤسسات عابرة القارات، وهو ما أسفر عنه اهتزاز في مصداقية ومشروعية الدولة لدى مواطنيها، مما سبب في كثير من

حالات عدم الاستقرار السياسي، وتراجع ديمقراطي واضح في كثير من دول العالم الثالث. (عبيد، 2007، ص20).

يوضح العرض السابق وجود علاقة بين العولمة والسيادة ، فالعولمة تطرح ضمنا حدود سيادة الدولة ودورها على المستويين الداخلي والخارجي ومستقبلها، ففي ظل العولمة تخضع الحياة الاقتصادية والسياسية أكثر فأكثر لتأثير قوى السوق، وهذه بدورها تخضع لتأثير مصالح الشركات المحلية والدولية أكثر مما تخضع لأوامر الدولة، ويرى البعض أن من بين أهم ملامح العولمة انحسار قوة الدولة، وعلى الأخص في البلاد الأقل نموًا، فكا أخذ مبدأ سيادة المستهلك في الانحسار تاركًا مكنه لتعاظم تأثير المنتجين في أنماط الاستهلاك وفي أذواق المستهلكين، فإن سيادة الدولة الوطنية هي أيضًا آخذة في الانحسار تاركة مكانها أكثر فأكثر لسيطرة منتجي السلع والخدمات، كما انحسرت قدرة الدولة على التأثير في مستوى وأنماط الاستهلاك ، بما في ذلك استهلاك السلع والخدمات الضرورية (أمين، 1999، ص202)

لقد أصبحت العلاقات في ظل العولمة تتشكل حول محورين رئيسين هما:

المحور الأول: الاعتماد المتبادل بين الدول القوية بهدف تحقيق المصلحة المشتركة لتلك الدول خاصة في المجال الاقتصادي، والمحور الثاني: تبعية الدول النامية للدول القوية بسبب عدم قدرة الدول النامية على إشباع الاحتياجات الاساسية لمواطنيها. كما أصبحت الوسيلة الأكثر فاعلية في تحقيق انتقال السلع ورأس المال والمعلومات والافكار هي الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تتخذ العالم كله مسرحًا لعملياتها. ويعنى ذلك إعادة توزيع وتغيير الأوزان النسبية للفاعلين في النظام الدولي لصالح مؤسسات المجتمع المدني على حساب الدول والمنظمات الدولية الحكومية. والواقع أن الشركات متعددة الجنسيات لن تكتف بقدرتها على الالتفاف على الدولة والتملص مما يمكن أن تفرضه عليها من قيود، بل سعت إلى احتواء الدولة وتسخيرها لخدمتها وجعلت حكومات الدول النامية تتعرض لضغط مضاعف، فمن ناحية هي مطالبة مثل الحكومات في الدول المتقدمة بأن تقوم بوظيفة التدبير وفق ما تمليه إرادة الشركات متعددة الجنسيات وما يخدمها من مؤسسات دولية، ومن ناحية أخري، فإنها لا تعتبر شريكًا في الاستفادة من هذه الشركات لأن الاستفادة مقصورة على الدول الكبرى فقط. (جياد، 2012، ص173)

ومن بين التطورات الدولية التي صاحبت العولمة تغير هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية تسيطر عليه قوتان عظميان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى نظام أحادي القطبية تنفرد الولايات المتحدة بالسيطرة عليه، ومن ثم أثيرت العديد من التساؤلات حول أفضل نظام يمكن من خلاله ضمان أمن سيادة الدولة وذهب البعض إلى أن النظام أحادي القطبية يؤدي إلى انتهاك سيادة الدول، ويرى البعض الآخر أن العولمة ستؤدى حتمًا إلى قيام نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وأن هذا النظام هو الذي سيحفظ سيادة الدول بقدر أكبر من النظامين أحادي وثنائي القطبية.

ولقد تداخلت العولمة مع مفهوم السيادة وتم افراز نوعان رئيسيان من محددات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، والذي زادت وتيرته في ظل العولمة، وهما: النوع الأول: المحددات الناعمة القيمية، والتي يتم التركيز فيها على تحليل عمليات التدخل الخارجي في إطار ما ينبغي أن يكون. ويظهر ذلك في جهود بعض الجهات لتطوير المؤسسات والمنظمات الدولية، وتفعيل أدوارها في توفير الأمن الجماعي، وحماية حقوق الإنسان. أما النوع الثاني فهو المحددات الصلبة الاقتصادية والأمنية التي تركز على منظور مصالح الدول المتدخلة أو المرشحة للتدخل، ومن ثم فإنه يهتم بأبعاد أخرى، مثل درجة التأييد السياسي الداخلي للتدخل، وانخفاض تكاليفه وخسائره المتوقعة، ووضوح المدى الزمني للتدخل، وتحديد أهدافه وتأثيراته، ووجود استراتيجية واضحة للخروج، وإنهاء التدخل. (معوض، 2014، ص14)

إن تأثير العولمة على سيادة الدولة يتمثل في أن قدرات الدول تتناقص تدريجيًا بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدت من أهمية حواجز الحدود والجغرافية. كما أن قدرة الدولة سوف تتراجع إلى حد كبير خاصة في ظل وجود العشرات من الأقمار الصناعية التي تتنافس على الفضاء. كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد أيضًا من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثير بالطبع على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية (إبراهيم، 1997، ص190)

ثانيًا: العولمة وإعادة تشكيل وظائف الدولة:

إن العولمة بالياتها عملت ولازالت تعمل على تقطيع أطراف الدولة أي مهامها ووظائفها في السيطرة والمراقبة والتحكم بالفعاليات الاقتصادية، لكن رغم هذا فإن الدولة ليست فقط مشاريع تباع إلى القطاع الخاص أو هياكل سياسية ينبغي أن تصبح أكثر ديمقراطية لتساير الدور المحدود للدولة في الاقتصاد الوطني، فالدولة تتضمن في طياتها مؤسسات وإدارات وسلطات تشريعية تصدر قوانينها على أساس الحاجات العامة لا على أساس حاجة السوق، فضلاً عن إن الدولة تتمتع بإمكانات هائلة في التدخل لمعالجة الأزمات والتخفيف من اثارها، بل وإن الأدوات التي تمتلكها الدولة تساعدها في إعادة توزيع الدخول وابعاد شبح الركود، والدليل على هذا واضح لما شهده النظام الرأسمالي من أزمات اقتصادية ودور الدولة كان بمثابة طوق نجاة لهذه البلدان الرأسمالية (الساكنى، 2009، ص21)

أن الدولة ذات السيادة في سبيلها إلى الانخراط في وحدات أكبر أو إلى التآكل على شكل وحدات أصغر، مما قد يؤدي إلى إلغاء وظائفها التقليدية تدريجيًا؛ ولكن يعتمد اتجاه التكامل أو التفتيت على مدى قدرة الدول ذات السيادة في أداء وظائفها، فالرأي الأول يدعم قدرتها على أداء وظائفها من خلال دعم قدرتها بقدرات غيرها. أما الرأي الثاني، فهو وإن انطوى على تفكيك الدول إلى وحدات أصغر أقل قدرة وقوة، فهو في النهاية يعزز فكرة الدولة ووجودها أي أساسها القومي (الزبيدي، 2002، ص214)

فالدولة لم تعد تمثل تلك القوة التي لا يمكن تجاوزها أو التحايل عليها، حيث يبدو أن الدولة في ظل العولمة تنقصها الكفاءة بعد أن ظهرت مظاهر التحلل من الناحية الاقتصادية تحت وطأة مهاجمتها بمجموعة من المتغيرات كالمواجهة بالمصلحة الفردية، وثورة المعلومات والخيارات الاستهلاكية وتجليات رأس المال، وتزايد المطالب الشعبية، وتقييدها بالأمور السياسية وكل هذه المتغيرات جعلت الدولة أقل استجابة للتحديات الجديدة.

إن القضية الأساسية بالنسبة للدولة القومية كانت ولا تزال قضية السيادة الوطنية، وحماية الأرض والموارد والوظائف، والصناعات والثقافة والأيديولوجيا. وبالنسبة لعالم بلا حدود فإن المناطق الاقتصادية الطبيعية التي يسميها دولاً مناطقية تعتبر محدودة الحجم. (الزبيدي، 2002، ص219)

وعندما نتحدث عن حركية مفهوم الدولة فإنه لا يقصد الحديث عن تركيبة المفهوم، ولا عن طبيعة الدولة التي من شأن المفهوم أن يقاربها أو ينظر إليها، وإنما يقصد به المتغيرات الأساسية التي أسهمت في خلخلة مكوناته وإعادة رسم فضائه، ودفعت باتجاه تشكيله ليستوعب الواقع الجديد.

ومعنى ذلك أن هذه التحولات وما نجم عنها من تصاعد لظاهرتي التدويل والعولمة قد حدت من الطابع الوطني للدولة القطرية التي لم تعد مرجعيتها مطلقة بالنسبة لمصادر المعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد، أي أن المستوى الوطني لم يعد المقياس الاستراتيجي الأساسي كما كان عليه سابقًا، فهناك تهميش تدريجي لمبادئ ونظم وأنماط التنظيم والتقويم للمصادر المادية واللامادية المرتكزة سابقًا على وحدانية وتناسقية النظام

الوطني، والذي يتكون من: دولة وطنية، اقتصاد وطني، عملة وطنية، دستور وطني، سيادة وطنية، بنك وطني، تربية وطنية وسكك حديدية وطنية، ثقافة وطنية.. إلخ.

إضافة إلى متغير التكتلات الجديدة التي بدأت تميز طبيعة العلاقة بين الدولة و"الفاعلين الجدد" في ضوء تراجع "مؤسسة" الدولة وتضاؤل هامش القرار بين يديها.

وفيما يتعلق بالوظيفة الجديدة التي بدأت تلبسها الدولة المحلية وتتبناها، وهي وظيفة لم تعد الدولة معها فاعلاً أو حكمًا لا في إنتاج وإعادة إنتاج القيمة على المستوى الدولي فحسب (قد تلعب الدولة هذا الدور ولكن هامشيًا وبصورة غير مباشرة) بل وعلى صعيد المنافسة الدولية أيضًا، بحكم تصاعد أدوار الفاعلين "الجدد" حيث يتجسد تصاعد هذه المعايير، ومن بين ما يتجسد فيما يلي:

1- سقوط ما يسمى "محرمات الوحدة الترابية" لا بحكم ممارسات الشركات عبر الوطنية وإسهامات تكنولوجيا الإعلام والاتصال فحسب، ولكن أيضًا بحكم تراجع القواعد والنواميس التي كانت إلى عهد قريب تحمي الدولة القطرية وتضمن سيادتها؛ فالقواعد التي كانت تحصن الدولة من الانهيار القطرية وتضمن سيادتها؛ وتحمي حدودها انهارت وشاهدنا سقوط إمبراطوريات من دول متعددة القوميات وولادة دول جديدة، ونعيش اليوم انفجارًا ضخمًا في عدد الدول، فصار مقبولاً إعادة رسم حدود دولة أو تقسيم أخرى بعدما كانت موازين وقواعد معينة تحمى دولا هشة من هذا المصير (الشهراني، 2006، ص95) ومع تآكل قدسية الدولة ككيان فقد تآكل ما هو أسهل من ذلك وهو قدسية السيادة، وصارت هنالك جرأة أكبر مع المعطيات الجديدة للتدخل تحت عناوين كثيرة أو لتسويغ التدخل وتقييد سيادة الدولة. ومعنى ذلك أن الحدود الجغرافية التي كانت أحد مقومات الدولة والسيادة، بدأت تتآكل بحكم الاتجاهات نحو تقنين السيادة المحدودة وكذلك انتصار "قيم ومعايير عالمية" تدفع باتجاه "تقزيم" الدولة والسطو على مكونات سلطاتها الجغرافية والبشرية، وكذلك احتكار العنف الشرعي، من قبيل بروز قانون دولي لحماية البيئة وحماية الجماعات المستضعفة والمضطهدة وغيرها (اليحياوي، 2005، ص45).

2- نشوء التكتلات الاقتصادية الكبرى بين الدول والفضاءات الجغرافية وما ترتب على ذلك من نتائج تمثلت بالأساس في انهيار حاجز المسافات بينها مع ما يعنيه ذلك من تزايد إمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين، وإيجاد نوع جديد من التقسيم الدولي للعمل الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد. وقد انعكس كل ذلك - بلا شك – على تراجع بعض مفاهيم علم الاقتصاد التقليدي ونظرياته، وعلى تضاؤل دور الدولة من خلال سياسات الاقتصاد المخطط وإحلال دور القطاع الخاص محل القطاع العام في العديد من الدول (هلال، 1995) من جهة أخرى، فإنه على الرغم من كل التصورات على أن سيادة العولمة يمثل التخلي عن الدولة الوطنية والتسليم إلى المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية، إلا إن العولمة وأليتها بحاجة إلى أن تمارس الدولة دورها الكامل وذلك بسبب:

- ❖ أن الدولة هي التي تسن القوانين والتشريعات واللوائح التي تساعد من خلالها على إدخال العولمة وتوطينها وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.
- ❖ أن من مصلحة المستفيدين من العولمة وخصوصًا الشركات المتعددة الجنسية وجود دولة قوية في البلدان النامية لأن ذلك يؤمن لها الاستقرار اللازم للعمل بحرية، ويضمن إعادة أموال أصحاب المصالح في حالة حدوث أي طارئ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.
- ❖ إن المؤسسات المالية الدولية لا ترغب في دولة وطنية تمتاز بالضعف لأن ذلك سيفقدها حقوقها التي على ذمة ذلك البلد المدين لهذه المؤسسات والبلدان المتقدمة المانحة للقروض.
- ❖ إن وجود دولة وطنية ضعيفة معناه إنها ستخلق الكثير من المشكلات والمعرقلات لعمل المؤسسات والمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والعكس بالعكس. (بواطنة، 2010، ص5)

ونستنتج من ذلك أن مفهوم الدولة يعيش أزمة بسبب تعرض الدولة للمنافسة من قبل لاعبين يزدادون عددًا وقوة، فالعالم - الآن - إزاء ظاهرة شركات جبارة متعددة الجنسيات، وتعبر القوميات، وتعمل على تكييف محاولة تكييف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم مع احتياجاتها هي، ومع تصورها لما يجب أن يكون عليه حال الأسواق، وهي إذ تتحكم في تكنولوجيا ثورة المعلومات والاتصالات من واقع الاستئثار بنصيب الأسد الذي تنفرد به في الإنفاق على البحوث والتطوير، تسعى لأن تفرض على اقتصاديات ودول ومجتمعات العالم أن تعيد التكيف مع ظاهرة ومعطيات العالم الجديد تحت مسمى "العولمة"

- **المبحث الثالث:**

- تأثير العولمة على مفهوم السيادة في العالم العربي:

إن آثار العولمة لم تعد مقتصرة على تأثير واحد وهو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي فقط، بل تعداه إلى نطاقات أوسع، وهذه الآثار إيجابية أو سلبية قد أثرت على العالم أجمع، حيث تعمل العولمة بتأثيراتها السلبية على زيادة الهوة بين المجتمعات، حيث تكون العولمة في هذا الصدد سلبية على الطرف الأضعف الذي يكون تابعًا للطرف الأقوى بينما التأثير الإيجابي للعولمة يكون بالاستفادة من النواحي التنموية التي تسهم في التطور، وفي تكريس التواجد على الساحة العالمية سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا.

أولاً: أثر العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة:

إن اختفاء القيود فيما بين الدول، وتجاوز مرحلة الزمان والمكان في ظل العولمة، قد مهد الأمور لتحطيم الجغرافيا العالمية، فعلى الرغم من كون الدولة القومية بمفهومها كأمة، هي الأساس الذي تُبنى عليه المجتمعات القطرية الترابط السياسي لأنظمتها المعاصرة، إلا أن هذا لا يمنع من القول أن العولمة بكافة أنواعها، تسعى بالخصوص من خلال مسارتها وأهدافها إلى تجاوز هذا النوع من نظام الدولة الوطنية أو القومية، حيث أن ظهور العولمة، قد شكل البداية لتفتيت الدولة، لأن دخول الاستثمار والانتقال للأفراد والسلع عبر حدود الدولة، يجعل تلك الحدود وهمية، فالوظيفة الاساسية للدولة، هي العمل على الحفاظ على حقوق أفرادها، وأهم هذه الحقوق هو حقهم في الحياة، ولكن العولمة أدت إلى انتفاء تلك الخاصية (شدود ، 2002، ص164)

إن تيار العولمة عندما بدأ، ومع بزوغ نجم الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات، كان على الدولة القومية في العالم الثالث، ومنها الدول العربية أن ترخى قبضتها شيئًا فشيئًا على الاقتصاد والمجتمع، تحقيقًا لمصالح هذه الشركات، فالأسوار الجمركية تم هدمها أو إلغائها، وتم إعادة توزيع الدخول، وتقليل الدعم الممنوح (لكرينى، 2004، ص8) فضلًا عن تسريح الجيوش أو على الأقل تخفيض الانفاق عليها في ظل نظام أحادي القطبية؛ وهو ما سهل بطبيعة الحال في إضعاف السيادة الوطنية للدول وتلاشيها في بعض الأحيان كما حدث مع الصومال.

إن الدولة بفعل المتغيرات الدراماتيكية المتتابعة في العالم، والتي أصبحت تتغير بسرعة تفوق التوقعات، قد بدأت تفقد قوتها ونفوذها، على اعتبار أن تطور قوانين السوق وحرية رأس المال، وتعاظم نفوذ الشركات العابرة للقارات، عوامل أدت إلى ضعف قوة الدولة، والعمل المتواصل، على الحد من أدائها أدوارها التقليدية خاصة على الصعيد السياسي المحلي والعالمي، فهؤلاء الفاعلون الجدد، أصبحوا يلعبون أدوار الدولة، مستعدين في ذلك بالدولة ذاتها التي يراد لها أن تغدو مع الزمن عنصرًا منفعلاً ومستجيبًا لأوامر هؤلاء الفاعلين الجدد. (محمد، 2009، ص...)

إن احتمال انهيار الدولة، بمثابة كارثة لدول العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة، التي ستتراجع فيها الدولة إلى النموذج الصومالي، أي بمعني توزيع السيادة وتنازعها بين الأشتات، دون الحصول على جزء منها، وبما أن الدولة القومية أهم خصائصها السيادة الوطنية، فإن التنازل عن هذه الخاصية أوقع العرب

في نتائج وخيمة. (الساكني، 2000، ص16)على الجانب الآخر نري أن تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية خيارًا لا مفر منه لإنجاح قوى السوق العالمية، فالدولة وفقا لأنصار العولمة هي (منتج سيء ومدير سيء وموزع سيء أثبتت فشلها ولا يمكن أن تقدم أكثر من تلك الخدمات الاجتماعية العامة في الحياة الاقتصادية والتي يعتبرها رأس المال الدولي وأنصار العولمة ضرورية بأقل تكلفة نقدية، وهذا ما أكده "أوهمي وراش" عندما وضح أن الدولة الوطنية عائق أمام التقدم الإنساني والاقتصادي وأن الدول الوطنية ستتحول إلى سلطات محلية للنظام الدولي، فهي لا تستطيع على نحو مستقل أن تؤثر في مستويات النشاط الاقتصادي أو العمالة داخل حدود الدولة، لأن هذه المستويات تمليها اختيارات رأس المال حر الحركة عالميًا، وأن مهمة الدولة فقط تقديم البنى التحتية والخدمات العامة التي تحتاجها الأعمال الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة. (حسين، 2005، ص300-301)

لقد كان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فقد تعددت وتنوعت مبررات التدخل الأجنبي من ذلك مثلاً، التدخل لاعتبارات إنسانية، والتدخل لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية، والتدخل بدعوى مقاومة الإرهاب الدولي .. إلخ، ولعل من أبرز الموضوعات التي تثار في هذا الصدد عدم وجود معايير واضحة على حقها في أن تقرر الأخذ بأي من الخيارين على أساس مصالحها في كل حالة على حدة أي بصورة انتقائية على مقتضى مصالحها، وهو ما يؤدي إلى ما يعرف بمشكلة ازدواجية المعايير أو بسياسة "الكيل بمكيالين". (معوض، 2014، ص14)

ثانيًا: العولمة وانحصار مفهوم السيادة في العالم العربي:

1- سمات الاستجابة العربية لتحديات العولمة والعجز عن الخروج من أفق الدولة الوطنية.

لقد تبنت النخب العربية جميعا تقريبا استراتيجية إغلاق النظام السياسي وتضييق دائرة المشاركة في القرار وتقييد الحريات وقصر الحياة السياسية على نشاط الدولة والحزب الحاكم والرئيس الفرد لفترة طويلة، بل إن الحياة السياسية تدور جميعها أحيانا من حول رئيس فرد تعزى له قدرات استثنائية في القيادة والإدارة والعلم والدبلوماسية والاقتصاد، يحرك المجتمع بعصاه السحرية وتكفي كلمه واحدة منه لتفتح جميع الأبواب المغلقة وتحل جميع المشاكل القائمة. ومن هنا يمكن القول إن ما ميز سياسات النخب الحاكمة العربية إزاء العولمة هو التناقض العميق بين تبني استراتيجية الانفتاح الاقتصادي، الذي يفرض على المجتمع الخضوع لقواعد المنافسة العالمية المفتوحة على صعيد الانتاج والاستهلاك والتجديد التقني والعلمي من جهة، واستراتيجيات قطرية مغلقة ومتراجعة في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية من هنا ستتسم عولمة العالم العربي بسمات خاصة تميزها بشكل كبير عن بقية مسارات العولمة في المناطق الأخرى (Dolowtz and Marsh , 2000 , pp. 5)

من أول هذه السمات أنها عولمة إجبارية لا ترتبط باستراتيجية واعية وقادرة على استيعاب الفرص وتجنب المخاطر بقدر ما تحصل كرد فعل على تحديات ظاهرة وطارئة ولا تستطيع أن تصوغ أي خطة شاملة وطويلة المدى للانخراط الناجع والفعال في المنافسة العالمية. إنها تسعى إلى الحصول على بعض المكاسب لقاء استجابتها لقوى العولمة الرئيسية وتعاونها معها وهي بالتالي تفتقر للسيطرة الداخلية والاستراتيجية المستقلة أنها عولمة انتقائية وجزئية تتحقق في المواقع والميادين التي تحصل فيها اختراقات خارجية أو داخلية، ولا تملك أي رؤية شاملة ومتكاملة طويلة المدى. فهي عديمة الاتساق والانسجام وبالتالي زاخرة بالتوترات والتناقضات والصراعات المتفجرة أو الكامنة متفاوتة جدا في مستوياتها. فهي ضعيفة في مستوى وقوية في مستويات أخرى، وسطحية حيث تستدعي العمق وعميقة حيث تستدعي السطحية (محمد، 2013، ص17)

وهناك اتجاهين عميقين لتفسير مثل ذلك: التدخلات الخارجية التي سعت إلى إجبار البلدان العربية على الخروج من الحقبة الوطنية، سواء أكان ذلك بالطرق السياسية وما تعنيه من ضغوط وزعزعة الاستقرار، أو بالقوة التي استخدمتها لتفكيك الدول والنظم القومية واستخدمت فيها وسائل دموية، وذلك بعد أن عجزت المجتمعات العربية عن الخروج منها بوسائلها الخاصة والاتجاه الثاني، في مواجهة التدخلات الأجنبية، تنامي سياسات ردود الأفعال الوقتية المفتقرة للرؤية الشمولية والبعيدة، والقائمة على استجابات عشوائية ولا عقلانية لنخب مشتتة ومنقسمة على نفسها ومن هنا سيواكب دخول البلدان العربية في حقبة العولمة تزايد المشاريع الدولية الرامية إلى إعادة الهيمنة الخارجية وفرض الوصاية الدولية على منطقة الشرق الأوسط وإدخالها الإرادي والقسري في خطط تخرجها من دائرة تمركزها الذاتية، كمشروع الشرق الأوسط الكبير، والسوق الشرق أوسطية، والشراكة المتوسطية.

وهو ما سيدفعها إلى تبني برامج إصلاحية شكلية تهدف إلى توسيع قاعدة التفاهم مع القوى الدولية على حساب الانفتاح على المجتمعات، ومنها مشاريع مقايضة الاصلاحات الداخلية بالعمل تحت راية الاستراتيجية الأطلسية ولخدمة أهدافها. ومنها أخيرًا مشاريع المقاومة المسلحة التي تعبر عنها حركات السلفية الجهادية التي انتشرت بشكل واسع مع تطور هذا الصراع الطويل الذي فجرته العولمة بين الدول الغربية المجاورة ودول العالم العربي المحيطة بها في هذا السياق لم يكن من الممكن بالتأكيد بلورة أي مشروع عربي ايجابي، وطني أو قومي، لاستثمار فرص العولمة أو السعي إلى المشاركة الفعالة في نشاطاتها. ولم يبدأ التفكير في النشاطات المرتبطة بها إلا في وقت متأخر مع اكتشاف الحركات المناهضة للعولمة التي تحولت إلى حركات العولمة البديلة، حيث وجد بعض المثقفين والناشطين العرب موقعا لهم في سياسة العولمة ومسارها (Sanger, 2012, pp. 421) ولا تزال الفكرة السائدة في العالم العربي، على المستوى الرسمي والشعبي معا، تدفع إلى المطابقة بين العولمة والاستعمار أو السيطرة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة وبالفعل لا يمكن لغياب أجندة عربية للمنطقة إلا أن يحول أي انفتاح على الخارج أو تجاوز للأطر الوطنية إلى جزء من مشروع إعادة الهيمنة الأجنبية وتجديد مشاريع بناء النظم الإقليمية شبه الاستعمارية أو نصف الاستعمارية المرتبطة، استراتيجيًا واقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، بمصالح الدول الكبرى وتوجهاتها. ومن الطبيعي أيضا أن لا يكون بمقدور مثل هذه المشاريع، حتى لو قامت على أسس جديدة، أن تقدم فرصًا كبيرة لحل المشكلات العالقة من الحقبة الوطنية، ولا في ايجاد الحلول للمشاكل الجديدة التي تخلقها الثورة التقنية. ولذلك ما كان لتقدم مسيرة العولمة في المنطقة إلا أن يدفع بقوة نحو تفجير أزمة المجتمعات العربية ويهدد توازن واستقرار جميع المؤسسات والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فيها. وهو ما يشجع على تكثيف الضغوط والتدخلات الخارجية من جهة وتفاقم العنف الثقافي والسياسي والعسكري الذي يمثله رد الفعل من جهة ثانية (النشار، 1999، ص57)

2- تدويل الأمن الوطني والإقليمي وتهديد الاستقلال بالعالم العربي.

إن العالم العربي قد شهد تدهورًا خطيرا في هامش استقلاله ومبادرته القومية، أي الشاملة، وهو ما يتجسد في إغلاق أفق بناء تكتل سياسي عربي يضمن الأمن الجماعي ويؤكد مشاركة العرب في تحديد سياسة إقليم الشرق الأوسط ومستقبله.

شهد العالم العربي تدهورًا خطيرًا أيضا في ميدان الأمن الوطني الخاص بكل بلد عربي. وهو ما يعكسه انهيار التفاهم العربي وتفجر النزاعات العربية العربية والحروب الأهلية التي فتحت البلدان العربية أمام التدخلات الخارجية ووسعت من دائرة انتشارها ورقعتها مع تحويل العالم العربي إلى ساحة واحدة للحرب العالمية على الإرهاب وبالتالي للحرب الإرهابية. وهكذا فقد العالم العربي عنصري الأمن والاستقرار الذين لا غنى عنهما في أي تنمية إنسانية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، خاصة بعد الثورات العربية.

وشهد عصر العولمة العربي أيضا تعميق علاقة التبعية التي حاولت الحركة الوطنية والقومية السابقة المستحيل من أجل قطعها وضمان الاستقلال الوطني وتأكيد السيادة الشعبية، فالعالم العربي يعتمد اليوم في استمرار أمن دوله ونظمه السياسية واستقراره الاقتصادي وتأمين حاجاته التقنية والعلمية والصحية والثقافية، بل في بقاء دوله نفسها أو بعضها، على ما يتلقاه من دعم خارجي أو من حماية أو وصاية أجنبية ويشكل هذا الاختراق الواسع للمنطقة من قبل الاستراتيجيات الدولية، وحرمان الدول من سيادتها واستقلال قرارها، تحديًا كبيرًا للمجتمعات العربية التي تطمح إلى الاستفادة من فرص العولمة في سبيل ترسيخ قاعدة الاستقرار وتحقيق التكتل الإقليمي من أجل التكامل وخلق شروط الازدهار لجميع السكان، لا في سبيل ضمان تدفق الموارد الطبيعية والبشرية والرساميل للخارج.

وبالمقابل إن ما حصل بالفعل في إطار العولمة هو تدويل المنطقة من جهة وإخضاعها لحاجات الحرب العالمية ضد الارهاب التي أصبحت البوصلة الوحيدة للاستراتيجية الأمريكية العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وهي الحرب التي تدور رحاها بالدرجة الرئيسية في البلاد العربية وتتحول أكثر فأكثر إلى حرب الدول العربية والحكومات الرسمية ضد مجموعات الإرهاب التي تمثل هي نفسها تعبيرًا عن الأزمة الخطيرة التي تعيشها حركة المواجهة العربية وما وصلت إليه من انسداد. فهي تتحول بشكل من الأشكال إلى حرب أهلية عربية إسلامية. ويشكل تجريد المنطقة العربية من مشروعها الخاص ووضعها تحت الوصاية، باسم الكفاح ضد الارهاب العالمي وتدمير أسلحة الدمار الشامل ونشر الأمن والديمقراطية، جزءا من أجندة العولمة الأمريكية، ويدخل في باب تدويل الأمن والسياسة العربيين (راشد، 2012، ص108).

في حقيقة الأمر، لم يضمن تدويل قضايا الاستراتيجية والأمن الوطني في البلاد العربية المزيد من الأمن، ولا ساهم في تحقيق الاستقرار، لقد فجر بالأحرى الأزمة العميقة التي تعيشها المجتمعات العربية والتي ساهمت الضغوط الغربية القوية والمتواصلة في تفاقمها والمد في أجلها، من خلال منع أي تكتل إقليمي استراتيجي عربي، والإبقاء على توازن قوة يخدم مصالح الحفاظ على الأمن والاستقرار في اسرائيل، من دون أن يأخذ بأي اعتبار مصالح الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد العربية.

وهكذا كانت نتيجة هذه العولمة الاستراتيجية زيادة الانفاق العسكري لدى الدول العربية، لكن مع تفاقم سوء الأوضاع الأمنية، وتدهور قدرات الدول على الاحتفاظ باستقرارها وضمان الحد الأدنى من استقلال قراراتها الوطنية.

ثالثًا: الثورات العربية وتطور مفهوم السيادة.

كانت الثورات الشعبية التي حدثت في بعض البلدان العربية تمثل في جزء أساسي منها انعكاساً لحالة السيولة في النظام الدولي الذي شهد تعدد أنماط القوة التي تتأسس عليها تراتبية القوى الدولية ودورها، فأصبح النظام الدولي يفتقر إلى وجود قيادة مسيطرة، كما يفتقر إلى وجود قواعد عامة ومستقرة لإدارة تفاعلاته، وهو ما أضعف من تأثير القوى الخارجية الكبرى في مسار تلك الثورات. وفي ما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية الاقتصادية، تبدو تلك الثورات رفضاً لعدم عدالة تجليات النظام الاقتصادي العالمي في البلدان العربية التي شهدت ثورات حتى الآن، حيث فشل هذا النظام في توفير الدعم اللازم لأنظمة تلك البلدان لتحافظ على قدر من الشرعية يضمن بقاءها. ونظر البعض إلى الثورات العربية كثورة الداخل على نمط التنمية بالتبعية المرتبط بالنظام الاقتصادي العالم (عوني، 2012، ص4)

وقد برزت محاولات احتواء قوية من قبل العديد من القوى الدولية والإقليمية لما يمكن أن تؤول إليه ثورات الربيع بهدف الحفاظ على أبنية النظام المعولم وهياكله بعيداً من أي مطالب بمراجعة جوهرية كان يمكن أن تفرضها متطلبات تغيير ديمقراطي في الوطن العربي، على غرار تجارب دول أمريكا اللاتينية. وكانت معظم البلدان العربية الكبرى كمصر والسعودية قد حافظت منذ حرب الخليج الثانية على علاقات

مميزة وتحالفات استراتيجية مع الولايات المتحدة. وأدت الثورات العربية إلى دخول روسيا والصين طرفاً في المعادلة إلى جانب الولايات المتحدة من خلال القضية السورية، إضافة إلى دخول لاعبين إقليميين جدد كتركيا وإيران (عوني، 2012، ص6)

- **المبحث الرابع:**

- مستقبل السيادة الوطنية في ظل العولمة:

تمثل ثورات الربيع العربي طوراً جديداً في تطور الدولة الوطنية العربية، ولكنه طور مجهول الملامح حتى الآن بسبب حالة الارتباك في الأوضاع الداخلية لدول المنطقة، بما فيها تلك التي لم يصلها الربيع العربي، وانعكاس تلك الحالة على العلاقات بين دول المنطقة، حيث كسرت بعض الدول القوالب الجامدة لسياساتها الإقليمية، وراحت تبحث لها عن سياسات جديدة وفق اعتبارات مختلفة تتعلق بمحاولات تغيير الأوضاع أو تثبيتها. ولم تنجح الثورات في معظم الأحوال، بسبب دورات الصعود والهبوط في ديناميكياتها، في إسقاط الأنظمة السياسية التي ثارت ضدها، حيث بقيت الأنظمة السياسية قائمة، أو فشلت التي حلَّت محلها، فيما تهددت أركان سيادة الدولة، وتعرضت السيطرة على الحدود للتهديد في جميع بلدان الثورات بلا استثناء.

ففي ليبيا وصلت دعوات استقلال الأقاليم إلى ذروتها في ظل فشل النظام السياسي الجديد في فرض الأمن، أو حتى القانون، على كل الفاعلين السياسيين. ومن ثم فإن استقرار الأوضاع في ليبيا يتطلب التخلص من النزعات التفكيكية، وصياغة دستور توافقي يرسِّخ سيادة القانون عبر انتهاج سياسات حاسمة تجاه ملفات الميليشيات المسلحة والجماعات الدينية المتشددة (حصاونه، 2003، ص114)

أما في سوريا، فقد تقطعت أوصال الدولة، بحيث انتهت الثورة هناك إلى حرب أهلية بين نظام بشار الأسد والأطراف المناوئة، ثم ازداد الأمر سوءًا بوقوع انقسامات واقتتال بين جبهات المعارضة في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية. وبما أن النزاع السوري نادر الطابع، باعتباره أول صراع دولي متعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، فإن التوصل إلى تسوية لهذا الصراع يحتاج إلى إرادة دولية، وتهدئة إقليمية، ويمكن أن تساعد المخاوف من استفحال التطرف في التوصل إلى تسوية تمنع التفكك وتماديه، لأن الحرب السنية الشيعية إن استفحلت فستدوم طويلاً، وستكون مدمِّرة.

كما إن العنف السياسي الذي تشهده مصر، وكذلك عدم الاستقرار والدعوات الانفصالية في اليمن، بالإضافة إلى ما يمكن تسميته بالانسداد السياسي، وتفاقم المشكلات الاجتماعية في تونس تتطلب أن تسعى الأقطار الثلاثة بجدية إلى إنهاء حالة الاستقطاب الحالية، والعمل على أن تقدم نموذجاً ديمقراطياً اندماجياً إصلاحياً حقيقياً.

ووفقاً لما سبق، هناك عدد من الاتجاهات حول مستقبل السيادة في ظل العولمة يمكن أن نوردها في الاتجاهات التالية:

<u>الاتجاه الأول:</u> استمرار الدولة وسيادتها:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن العولمة هي ليست ظاهرة جديدة بل ترجع أصولها إلى البدايات الأولي من القرن الخامس عشر، حيث يرى دعاته أنه لم يحدث أي تحول دولي بارز على مستوى العلاقات الدولية؛ لذلك فهم يعتقدون أنه من الخطأ الفادح اعتبار أن الدولة قد تغيرت أو تقلص دورها. فالدولة لا تزال تحافظ على مكانتها في الساحة الدولية، فضلاً عما حدث للسيادة هو ليس انصهارها وإنما ظهورها بمفهوم جديد يتكيف مع التحولات الدولية مع بروز ظاهرة العولمة، وهو ما يؤكده بريجنسكى إذ ما تزال الدولة الوطنية تلعب دور المقرر في الحرب والسلم، وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يرى بأن استمرارية العولمة ومؤسساتها مرهون باستمرارية الدولة وسيادتها. (ياسين، 1998، ص11)

الاتجاه الثاني: اتجاه غلبة العولمة وتآكل الدولة وانهيار سيادتها:

يقر أنصار هذا الاتجاه بنهاية النظام الويستفالي نسبة لسلام وستفاليا لعام 1648م وتقلص تدريجي لدور الدولة كمحرك أساسي لدواليب الاقتصاد الرأسمالي، باعتبار أن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، باتت شريكًا للدولة في صنع قرارتها السياسية بعدما كانت الفاعل الرئيسي في تلك العملية. فكما استحوذت الدولة على سلطة الإقطاع تدريجيًا منذ أكثر من خمسة قرون سوف تستولي هذه المؤسسات العملاقة تدريجيًا على سلطة الدولة بشكل يعمل على تقليص وظائف الدولة الوطنية وسيادتها ثم زوالها في مرحلة لاحقة (Reiniche and Win , 1999 K pp. 14).
يركز أنصار هذا الاتجاه على العولمة الاقتصادية التي تعني سيادة نمط اقتصادي واحد ألا وهو نمط الاقتصاد الرأسمالي. الذي يعتمد على التبادل التجاري الحر، المنافسة، اقتصاد السوق، الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول، فتح الأسواق المالية ووحدتها من خلال رفع الحواجز والقيود الجمركية. وهي معطيات تجسدها التكتلات الاقتصادية العالمية والمؤسسات المالية الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، مؤسسات أصبحت تقرر محل الدولة، وبالتالي نقل جزء كبير من سلطة الدولة إلى مؤسسات عبر وطنية.

الاتجاه الثالث: الاتجاه التوفيقي:

هو اتجاه يجمع بين مؤيدي العولمة ومعارضيها من حيث مدى تأثيرها على الدولة موحدة تحليل وفاعل رئيسي في السياسة العالمية، إذ ينطلق دعاته من فكرة أساسية مفادها أن العولمة لم تؤد بالدولة إلى التراجع وتآكل سيادتها وإنما إلى **تراجع وظيفتها** وتقليص بعض آلياتها الاقتصادية كالتدخل في المباشر في الانتاج وحماية منتجيها من المنافسة الخارجية؛ لذلك القول بنهاية عصر الدولة الوطنية وحلول اللا دولة حسب هذه الاتجاه قول لا أساس له من الصحة، وهو الموقف الذي يمثله جرجن هابرماس Jirgin Habermas في اقتراحه لخلق **الديمقراطية التشاركية** Deliberative Democracy حيث يرى فيه آلية توفق بين المصالح والهويات الوطنية تساهم فيه دول وغير دول أي مؤسسات ومنظمات؛ ما يترتب عن ذلك إنشاء علاقة توفق بين الدولة وسيادتها من جهة، ومؤسسات ومنظمات العولمة ومصالحها من جهة أخرى. بل ويذهب البعض إلى تغيير على مستوى البنية الهيكلية للنظام الدولي الجديد من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب بفعل التداعيات المستقبلية ومؤسساتها العملاقة، نظام سيحفظ للدول سيادتها. (ياسين، 2003، ص12).

وعلى الرغم من القيود التي تفرضها العولمة بشتى تداعياتها على الدولة والتي تحد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في النظام الدولي الجديد، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن العولمة ستؤدي حتمًا إلى إلغاء الدولة الوطنية أو تآكل سيادتها لصالح فواعل دولية أخرى، إذ ستبقى الدولة وسيادتها.

- الخاتمة:

من الواضح أن السيادة في عالمنا المعاصر أصبحت محل عبث من طرف القوى العظمى، التي لا تتورع عن التلاعب بالقانون الدولي، باسم العولمة، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام تدخلات القوى العظمى في الشأن الداخلي للدول ومادام أن الدول العربية متناحرة فيما بينها وكل منها تكيد للأخرى، جرى العبث بنظام الأمن الداخلي الاستراتيجي والذي من المفروض أن يكون سداد الأمان.

واليوم نشاهد كيف تتساقط الدول العربية الواحدة تلو الأخرى بداعي تغيير الأنظمة واحلال الديمقراطية، وقبل هذا أن الدول الغربية وبعض الدول العربية التي وضعت نفسها في مكان للشبهة لن تتورع عن إفشاء الفوضى في الدول العربية وما شاهدناه بالخصوص في الحالتين الليبية والسورية هو دليل على انهيار مبدأ السيادة الوطنية للدول.

إن المتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد قد أثرت في مفهوم السيادة الوطنية ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء، حيث أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط الدول وطرحت نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط، وكان لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها وتحليل مدى تأثيرها في مفهوم السيادة، وبشكل عام يمكن القول: إن هناك علاقة ضرورية بين المتغيرات التي رافقت النظام الدولي وتقلص السيادة الوطنية وإن هناك علاقة طردية بين تأثير سيادة الدولة بمتغيرات النظام الدولي والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة. فقد اتخذت عملية تدويل السيادة منحى توسيع أبعادها الخارجية، فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي هي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة، إلا أنها اتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة، وأهمها ألا يتسبب من جراء تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام العالمي.

ولكن من جهة أخرى أن التسليم بالاستنتاج السابق ينبغي ألا يفهم منه أن مبدأ السيادة الوطنية - وفكرة الدولة القومية من أساسها - بسبيله إلى الاختفاء. فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأن أقصى ما يمكن لهذه المتغيرات الدولية المعاصرة أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي، وما دامت الدولة باقية فستبقى معها رموزها الأساسية ومنها مبدأ السيادة ولكن بعد تطويعه بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة. إن مواجهة الدول العربية للتحديات التي تفرزها ظاهرة العولمة، تتطلب عدم الركون للحلول السهلة؛ من قبيل رفض العولمة على أنها شر مستطير، أو قبول الانخراط في العولمة دون تحفظ على أن فيها الخير الوفير. فلا الانعزال عن العولمة ممكن في عالم اليوم، كما أنه من غير المنطقي الانخراط في العولمة والذوبان فيها.

وعليه، فإن مواجهة تحديات العولمة لعلها تتطلب من الدول العربية ألا تأخذ موقف الموافقة على الانخراط في العولمة دون أية شروط أو تحفظات، وألا تأخذ موقف المناهض للعولمة مع الدعوة للانعزال عنها. وبعضهم يقول بموقف ثالث يمزج بين الموقفين السابقين، أي ذلك الموقف الذي يميل إلى قليل من الانكماش والقليل من الانغماس في العولمة. هذا في حين، أن الواقع يتطلب أن تواجه الدول العربية تحديات العولمة من خلال تحرك وعمل استراتيجي على ثلاثة مستويات:

1- **<u>على المستوى الوطني</u>:** حتمية الإصلاح الإداري والسياسي والتعليمي: حيث تكمن أهمية إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية بوصفها العصب الأساسي للدولة، وهو ما سيحصن أجهزة الدولة ومؤسساتها لتكون أقدر على التكيف مع المتغيرات الجديدة. كما أن إصلاح سياسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل عنصراً جوهرياً في هذا الإطار، لأنه سيخلق قوة عاملة مدربة ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات المرتبطة بظاهرة العولمة.
2- **<u>على المستوى الإقليمي</u>:** ضرورة تفعيل هياكل التكامل الإقليمي وسياساته: نظراً إلى عمق التحديات التي تطرحها العولمة ومحدودية قدرات دول الجنوب عموماً والدول العربية خصوصاً على التعامل معها فرادى، فإن تطوير سياسات التكامل الإقليمي بين هذه الدول في إطار المناطق والنظم الإقليمية التي تشملها أصبح ضرورة، ولاسيما أن الدول العربية لا تنقصها هياكل التكامل، ولا التصورات والأفكار والبرامج، بل ما ينقصها هو إرادة التكامل. وقد تكون التحديات المشتركة التي تمثلها العولمة بالنسبة إلى الدول العربية هي مدعاة لاتخاذ خطوات عربية جادة وحقيقية على طريق عمليات التكامل العربي والتكتل الإقليمي فيما بينها.
3- **<u>على المستوى العالمي</u>:** ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وديمقراطية، كون فيه الدول العربية طرفًا مشاركًا فيه وليس على هامشه، ويتم في إطاره ترشيد عملية العولمة، والوقوف مع الدول في مواجهة التحديات المزمنة التي تعاني منها، والتصدي للمشكلات العالمية العابرة للحدود.

ـ قائمة المراجع:

اولاً: المراجع العربية:

- ابراهيم حنين توفيق، العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عام ال، العدد 27، الكويت 1997م)
- ابو هيف الصادق، القانون الدولي العام (الإسكندرية: منشأة المعارف ،1990م)
- أحلام نوارى، تراجع السيارة الوطنية في ظل التحولات (الدولية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، يناير،2011م)
- الاصبحي احمد محمد، قراره في تطوير الفكر السياسي (بيروت: الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع)
- أمين جلال، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الارغوان (1798/1998م) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م)
- بسيوني عبد ابعني، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي (الإسكندرية: منشاة المعارف، 1991م)
- بواطنة أنس، "العولمة والدولة، انهيارها ام تغير وظائفها" العراق، مجلة الحوار المم، العدد 3067، 2010م)
- توفلر الفن، أشكال الصراعات المقبلة حضارة المعلومات وقبلها (بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 1998م)
- جيار طلعت، مبادي القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية "العولمة" (عمان: دار الحامد، 2012م)
- حجاج جورج، العولمة والثورة، شعب سيحكم (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000م)
- حسين عثمان، العولمة وسيادة الدولة الوطنية (القاهرة: دار الهدى، 2005م)
- حصاونة سامي، تأثير التكنولوجيا على السياسة القومية، رسالة ماجستير، الاردنية، للاربد، جامعة اليرموك، 2003م)
- راشد سامح، الداخل يتقدم "تراجع نسبي في تأثير العامل الخارجي" مجلة السياسة الدولية، لسنة 46، العدد 190، أكتوبر 2012م)
- الرشيدي، احمد "ظاهرة العولمة ومبدأ السيادة الوطنية" في محرر، "العولمة قضاياً ومفاهيم" (القاهرة: جامعة القاهرة، 2000م)
- الرشيدي احمد "مبدأ السيارة في ميثاق جامعة (الدول العربية شؤون عربية، العدد 577، 1994)
- الرشيدي احمد (التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية) سلسلة الحوار العلمي، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994م)
- الزبيدي حسن لطيف كاظم، العولمة و مستقبل الدولة الاقتصادي للدولة في العام الثالث (العين: دار الكتاب الجامعي، 2002م)
- الساكني علي عباس فاضل، العولمة ودورة الدولة في البلدان النامية مع اشارة للعراق، وزارة المالية، قسم العلاقات الاقتصادية، 2009)
- سلطان حامد، القانون الدولي العام (القاهرة: دار النهضة العربية، 1969م)
- شداد ماجد، العولمة مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها (دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2002م)
- الشهراني محمد سعيد ال عياش، اثر العولمة على مفهوم الامن الوطني، رسالة ماجستير، جامعة نا، 2006م)

- عباس عبد الهادي، السيادة (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، 1994م)
- عبدالله عبدالغني بسيوني، النظم السياسية والقانون الدستوري (الإسكندرية: منشاة المعارف، 1997م)
- عبيد أمل، "العولمة وتطورات العالم المعاصر"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1782، 2007م)
- علوان عبد الكريم، الوسيط في القانون الدولي العام (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،1997م)
- عوض مالك، "مواجهة: محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنظام الدولي"، السياسة الدولية، لسنة 46 العدد 190، أكتوبر 2012م)
- كينيل رايمون كارتيلد، العلوم السياسية، الجزء الأول، ترجمة فاضل زكي (القاهرة: مكتبة النهضة، 1963م)
- لكريني إدريس، التدخل في الممارسات (الدولية بين الخطر القانوني والواقع الدولي المتغير في كتاب، العولمة والنظام الدولي الجديد (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م)
- محمد علاء عبد الحفيظ، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي: والمتغيرات، المستقبل العربي، السنة 36، العدد 418، ديسمبر، 2013م)
- محمد غربي، تحديات العولمة وأثارها على العام العربي، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، 2009م)
- معوض علي جلال، القابلية للانكشاف: العوامل الداخلية والخارجية الدافعة للتدخل في العلاقات الدولية، السياسة، السياسة الدولية، العدد 195، يناير 2014م)
- النشار مصطفى، ضد العولمة (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م)
- هرست بول، جراهام طومسون، ما العولمة، الاقتصاد العالمي، إمكانات التحكم، ترجمة فاتح عبدالجبار (الكويت: المجلس الوطني للتعاون والفنون والآداب، 2001م)
- هلال علي الدين، "النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، مجلة عام ال، الكويت، المجلد 23، العدد 3-4 يناير/ مارس، 1995م)
- ياسين السيد، "في مفهوم العولمة"، المستقبل العربي، لسنة 20 العدد 228، 1998م)
- اليحياوي يحيى، العولمة والتكنولوجيا والثقافة (بيروت: دارة الطليعة ،2003م).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Gherson, Giles, The Press Looks At The Poutical Future Of Canada End United States in The 21+ Centnry-Where do we Stand, and where ane we headed?
- (A Canadian Perpectived),Canada-Uwted Statas Iaw,1998.
- Trimble, Philip R. Globoliz ation, International Institutions,a nd the Ero sion of National Sareveignty and Democeacy, Mic higan Law Rrview, May 97.
- Fulier, Graham E, Redeawing the woeds borders, World Poucy journal, Sprng 1997.
- Jacodsen, Michael. Lawson, Stephanina, between globalization and Localiz ation : A Case study of haman rights versus state sovereignty, Global Governance, April-june 99.
- Robert Holton. Globalization and Notion State (Ivew York: Macmillan-press, 1998)
- David Dolowitz. and David Marsh, "Learning from Abroad: the Role of policy Trans fer in Contmporary Policy Making Gorernance,vol.13 no. I (2000).
- David Sanger, Confront and Conceal: Obamgs Secret Wars and Surprising Use of American Power (new York: Broad way Books, 2012)
- Wolfgang H. Reini cke and jan Mar tin witt, Interdepen dence, Globaliz ation, and Sorerign ty in Danish H. Sheton, ced, commitment and Compliance: The Role of non-Binding Norms in the Ihternationd legal system (ox ford, oxford university press, 1999).